

درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة وسبل تفعيلها

سناء محمد محمود البطاينة*

* أستاذ مساعد بقسم الإدارة والتخطيط التربوي _ كلية التربية _ جامعة الباحة
أنجزت هذه الدراسة بدعم من عمادة البحث العلمي في جامعة الباحة للعام الجامعي 1435/1436

درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة وسبل تفعيلها

المنتج وبناء مجتمعات المعرفة والمنظمات المتعلمة. وقد تجلّى تحقيق مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته في كثير من الدول خصوصاً الدول المتقدمة حيث يظهر جلياً في ما وصلت إليه هذه الدول من ثورة في المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع للمعرفة والعلم، وما ينتج عنه من تقنيات متقدمة في الحاسوب والإنترنت وتقنيات المعلومات والاتصالات والصناعات الإلكترونية الدقيقة والهندسة الوراثية. وتكنولوجيا الطاقة البديلة وغيرها وهذا يؤدي بدوره إلى وجود حالة من التقدم والتطور المستمر والسريع [1].

ويعتبر الهاشمي والغزوي [2] أن اقتصاد المعرفة فرع من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في نهاية القرن العشرين وأصبح فاعلاً في ذاته، وأصبح أيضاً جزءاً فاعلاً في كل اقتصاد وفي كل نشاط وفي كل عمل. وداخل كل وظيفة أو عنصر أساسي في كل مشروع. ويعرف اقتصاد المعرفة بأنه دراسة عملية تراكم المعرفة وفهمها وتحفيز الأفراد لاكتشاف المعرفة والحصول عليها.

ويؤكد سليمان [3] أن اقتصاد المعرفة قائم على التحسين والتطوير، وهو أمر يحتاج إلى مناخ صحي تتفاعل فيه العقول البشرية لتعطي أفضل ما لديها من فكر الإبداع والاختراع. كما يشير إلى أن اقتصاد المعرفة أدى إلى إحداث نقلات نوعية في صناعة البرمجيات وتطبيقاتها المتعددة، وانتشارها في كافة مجالات الحياة وانشطتها المتنوعة.

وتشير منى مؤتمن [4] إلى أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يدور حول المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمختلف المجالات من خلال توظيف الثورة المعلوماتية، والتطبيقات التكنولوجية المتطورة واستخدام العقل البشري كراس مال فكري، وتوظيف البحث العلمي لحل

الملخص_ هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة وسبل تفعيلها. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والنوعي (المختلط)، حيث تكونت عينة الدراسة المسحية من 477 معلماً ومديراً منهم (107) مديراً تم اختيارهم طبقاً عشوائياً، في حين تكونت عينة المقابلة من (10) معلمين و(10) مديرين. وتكونت أداة الدراسة المسحية من استبانة شملت (35) فقرة. وبعد جمع البيانات وتحليلها، بينت نتائج الدراسة ان درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة وسبل تفعيلها كانت متوسطة بمتوسط حسابي (2.72) وانحراف معياري (0.75). كما تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى إلى متغيرات الجنس، المسمى الوظيفي، المرحلة التعليمية. كما بينت نتائج المقابلات أن أفراد العينة يقترحون بعض السبل لتحسين درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة من أبرزها: تدريب المعلمين والمعلمات والإداريين على تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة، وتوفير البيئة المدرسية التي تدعم تطبيق هذه المضامين، وتوفير التقنيات الحديثة في المدارس.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، مدارس منطقة الباحة، درجة تطبيق.

1. المقدمة

تعد التربية أداة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لما لها من قدرة على بلورة شخصيات الأفراد، لهذه الأسباب تسيطر الدولة على مناحي ومناشط التربية المختلفة حتى تضمن تحقيق فلسفتها في بناء المجتمع وتشكيله. وفي ظل المتغيرات والتحديات الكثيرة التي تواجه العالم المعاصر تعاضمت الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات التربوية. وأصبح لزاماً على هذه المؤسسات أن تستجيب للمتغيرات وتعديل من أساليبها ومناهجها وحتى أهدافها لمواكبة ما يشهده العالم المعاصر من تقدم تكنولوجي ومنافسة اقتصادية تحتم التخلي عن الطرق التقليدية في التعليم إلى مناهج جديدة تركز على بناء شخصية الفرد

والأمن والأمان [6].

ويتضمن اقتصاد المعرفة العديد من المضامين التي لا بد من توفيرها لتحقيق هذا المنحى ومن هذه المتطلبات: العمل على إعداد رأس المال البشري وتدريبه من خلال نظم تعليمية ذات جودة عالية، كما يتطلب من الدول خلق المناخ المناسب لإنتاج وتوليد المعرفة التي أصبحت أكثر أهمية من عناصر الإنتاج المادية، وتعزيز قدرات الأفراد البحثية وبناء مهارات الاكتشاف وحل المشكلات واتخاذ القرارات والتفكير الناقد والقدرة على الفهم والتحليل، وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الحاسوب والإنترنت، وتمكين الأفراد من الوصول إليها في أي وقت ومكان بسهولة ويسر، كما يجب على الشركات والمؤسسات الاقتصادية تخصيص جزء من ميزانياتها لخدمة المعرفة وتدريب موظفيها على مهارات المعرفة وإدارتها. ويتطلب اقتصاد المعرفة من المعلم التحول عن الأساليب التقليدية المتمثلة في حشو أذهان التلاميذ بالمعلومات إلى تزويدهم بمهارات امتلاك وتوليد وخزن المعرفة والتعامل معها بصورة نقدية، وعلى المعلم أن يمتلك كفايات متقدمة تسهل مهمة المتعلم في الوصول إلى نتائج التعلم. كما يتضمن توليد المعرفة وإدارتها، كتعزيز مهارات التفكير العليا والتفكير الناقد، وتعزيز مهارات التعلم الذاتي، وتوفير البيئة الملائمة لإحداث التعلم والاستفادة من المعرفة وتوظيفها والتعامل معها. ولا بد من التفريق بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة تأسيساً على الفرق بين المعلومات وبين المعرفة [7].

وقد أجريت العديد من الدراسات في مجال اقتصاد المعرفة ومتطلبات تطبيقه ومدى هذا التطبيق، ولكن قليل من هذه الدراسات تناولت قطاع التعليم، خصوصاً المدارس. ومن هذه الدراسات دراسة الناشري [8] والتي هدفت للكشف عن مدى امتلاك وتطبيق معلمي ومعلمات الدراسات الاجتماعية والوطنية بالمرحلة المتوسطة في تعليم محافظة القنفذة لجودة الأداء التدريسي في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي تبعاً لمتغيرات النوع الاجتماعي والمؤهل العلمي، والتخصص، والخبرة

المشكلات ومواجهة التحديات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة. كما تؤكد أن اقتصاد المعرفة يتطلب موارد بشرية مؤهلة تتصف بمزايا رئيسة من أهمها مستوى عالٍ من التعلم والتدريب وإعادة التدريب والتعلم الذاتي المستمر، وحل المشكلات واتخاذ القرارات والتعامل مع الحاسوب.

كما أن المعرفة في الأنظمة التربوية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة تغير الأساس لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها و تؤدي أيضاً إلى الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض كلفة الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي تتضمن اقتصاد المعرفة. وإن التطور الإداري والأخذ بمنحى التحول المعرفي هو المدخل إلى عصر المعرفة [5].

وهذه التوجهات المتصلة بالتحول نحو اقتصاد المعرفة أدت إلى إحداث طفرة هائلة في اقتصاديات الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الكوادر البشرية. مما أدى إلى زيادة في القدرة التنافسية وتخفيض التكلفة وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً وزيادة مهارات الإبداع والابتكار، ووضع الفرص الاقتصادية وتنميتها وتطويرها والاستخدام الأمثل للموارد والطاقات والإمكانات المتاحة وتقليل الهدر [1].

وهناك أوجه عديدة لتطبيقات اقتصاد المعرفة يأتي في مقدمتها التكنولوجيا وتطويرها كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة على إعداد البرمجيات وهندستها. كما يعد الوجه الاقتصادي لاقتصاد المعرفة، حيث أصبح التقدم الزراعي والصناعي والتجاري يعتمد بصورة مباشرة على المعرفة والمعلومات والبحث العلمي. أما الوجهة الاجتماعية لاقتصاد المعرفة فيتمثل فيما يعود على المجتمع من نواحي التنمية الاجتماعية الشاملة وتنمية رأس المال البشري من تعليم وتدريب، مما يحقق الجودة الشاملة ويؤدي إلى فرص عمل تعالج البطالة وإفرازاتها الاجتماعية، حيث تؤدي بالمجتمع إلى الاستقرار

كما أجرى الجالولي [10] دراسة هدفت التعرف على درجة تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة إربد الأردنية ومعيقاتها وسبل التحسين. وقد تم استخدام المنهج الوصفي بصورته المسحية حيث تكونت استبانة الدراسة من (57) فقرة، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع مديري ومديرات المدارس في المحافظة والبالغ عددهم (95) مديراً و(114) مديرة. وقد بينت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق المدارس للاقتصاد المعرفي كانت بدرجة متوسطة كما تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير الجنس، أو التخصص، أو الخبرة.

وفي دراسة أخرى الزهير [11] أجريت على درجة استخدام طلبة المدارس للإنترنيت وهي إحدى مضامين اقتصاد المعرفة، هدفت الباحثة إلى تعرف درجة استخدام طلبة المدارس الثانوية في منطقة الأغوار الشمالية في الأردن لشبكة الإنترنت في العملية التعليمية التعلمية واتجاهاتهم نحوها. وتكونت عينة الدراسة من (290) طالباً وطالبة، تم اختيارهم بالطريقة القصدية الطبقيّة العنقودية. وتم استخدام استبانتين إحداهما لقياس درجة الاستخدام، والثانية لقياس الاتجاهات. وبينت نتائج الدراسة أن درجة استخدام الطلبة لشبكة الإنترنت كانت متوسطة. كما بينت النتائج عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة على درجة استخدام شبكة الإنترنت تعزى إلى متغيرات الجنس، والفرع الأكاديمي.

ويشير رضوان [12] في دراسته التي هدفت إلى التعرف على درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك ومعلمي المرحلة الثانوية الحكومية في محافظة جرش لدور تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها في الاقتصاد المعرفي. وتكونت عينة الدراسة من (211) فرداً منهم (54) عضو هيئة تدريس في جامعة اليرموك و(80) معلماً و(77) معلمة في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة جرش. وقد تم استخدام المنهج الوصفي حيث تكونت استبانة الدراسة من (46) فقرة تم توزيعها على عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن تقديرات

التدريسية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي حيث تكون مجتمع الدراسة من المشرفين التربويين والمشرفات التربويات ومعلمي ومعلمات الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة في المدارس الحكومية في تعليم محافظة القنفذة ولتعرف على درجة امتلاك جودة الأداء. تم توزيع أداة الدراسة على كامل المجتمع، أما بالنسبة لدرجة التطبيق فقد تم اختيار عينة متيسرة بلغت (60) معلماً ومعلمة من مجتمع المعلمين والمعلمات حيث تم استخدام بطاقة الملاحظة لجمع البيانات من أفراد العينة. وبعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بينت نتائج الدراسة أن درجة امتلاك أفراد عينة الدراسة لجودة الأداء التدريسي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة كانت درجة عالية، كما تبين وجود فروق دالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول درجة الامتلاك تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي ولصالح المعلمات، ووجود فروق تعزى لمتغير الخبرة التدريسية ولصالح من خبراتهم أقل من خمس سنوات. كما بينت النتائج عدم وجود فروق تعزى للتخصص. أما بالنسبة لدرجة تطبيق مضامين ومتطلبات اقتصاد المعرفة فقد جاءت بدرجة متوسطة. كما بينت النتائج وجود فروق في تطبيق أفراد العينة لمتطلبات اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي في مجال استراتيجيات التدريس لصالح المعلمات وعدم وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لمتغيرات الخبرة التدريسية والتخصص الأكاديمي في جميع المجالات.

وأجريت دراسة أخرى بوشيبو [9] هدفت إلى التعرف على ممارسات القادة والمعلمين لإعداد الطلبة وفق المهارات التي يتطلبها القرن الحادي والعشرين والمبنية على اقتصاد المعرفة في مدارس كوستاريكا. وقد تم استخدام المنهج النوعي والوصفي، حيث تم استخدام أسلوب المقابلة والملاحظة والاستبانات لجمع المعلومات من أفراد العينة. وقد تم إجراء 15 مقابلة، بالإضافة إلى توزيع (185) استبانة على المعلمين في ثمان مدارس شملت الدراسة. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن درجة تحقيق المهارات التي تعد الطلبة وتزودهم بمهارات اقتصاد المعرفة كانت ضعيفة.

أن الطلبة يشاركون بدرجة قليلة في استخدام التكنولوجيا والاندماج معها في المهام التي تتطلب عمليات تفكير عليا. أما سوزان حجازي [16] فقد أجرت دراسة هدفت إلى التعرف على درجة امتلاك مديري المدارس الثانوية الحكومية الأردنية للكفايات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمين والمديرين. وتكونت عينة الدراسة من (39) مديراً ومديرة و(575) معلماً ومعلمة. وقد تم توزيع أداة الدراسة التي تكونت من (83) فقرة بعد التأكد من صدقها وثباتها. وقد بينت نتائج الدراسة أن درجة امتلاك مديري المدارس الثانوية الحكومية للكفايات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة كانت بدرجة متوسطة. كما بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائية في استجابة أفراد العينة تعزى إلى المسمى الوظيفي ولصالح المديرين، ووجود فروق دالة إحصائية تعزى إلى المؤهل ولصالح حملة الدراسات العليا، وللخبرة لصالح من خبراتهم من 5-10 سنوات وفئة أكثر من عشر سنوات. كما تبين وجود فروق تعزى للنوع الاجتماعي ولصالح الإناث.

وفي نفس السياق أجرى الشحي [17] دراسة هدفت إلى التعرف على درجة تطبيق إدارة المعرفة وصعوبات هذا التطبيق في المدارس العمانية من وجهة نظر معلمي ومديري هذه المدارس. وتكونت عينة الدراسة من (82) مديراً ومديرة و(110) معلماً ومعلمة. وبعد توزيع أداة الدراسة على أفراد العينة وجمع البيانات، بينت النتائج أن هناك صعوبات بدرجة متوسطة تواجه تطبيق اقتصاد المعرفة، وعدم وجود فروق في تقدير أفراد العينة تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي أو المؤهل، أو الخبرة، أو المسمى الوظيفي.

وفي دراسة أخرى [18] هدفت إلى التعرف على درجة تبني مديري المدارس في محافظة إربد الأردنية، استخدم الباحث المنهج الوصفي حيث وزع استبانة الدراسة (76 فقرة) على عينة من المعلمين والمشرفين التربويين قوامها (642) معلماً ومشرفاً تربوياً. وقد بينت نتائج الدراسة أن درجة تبني المدارس لاقتصاد المعرفة كانت بدرجة كبيرة.

عينة الدراسة عن دور واستخدامات تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد المعرفي كانت عالية، وأظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات المعلمين تعزى للجنس والمؤهل العلمي.

كما أجرت الموسى [13] دراسة هدفت التعرف على درجة تطبيق إدارة المعرفة من قبل مديري مدارس المرحلة الابتدائية والثانوية في الكويت من وجهة نظر المديرين والموجهين الفنيين، وتكون مجتمع الدراسة من (372) مديراً ومديرة و(483) موجهاً وموجهة. أما عينة الدراسة فقد شملت (112) مديراً ومديرة و(145) موجهاً وموجهة تم اختيارهم بالطريقة الطبقة العشوائية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي بصورته المسحية حيث توزيع استبانة الدراسة على أفراد العينة لجمع البيانات. وقد بينت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق مديري المدارس لإدارة المعرفة كانت مرتفعة من وجهة نظر المديرين، بينما كانت متوسطة من وجهة نظر الموجهين الفنيين. كما تبين وجود فروق في درجة تطبيق المديرين لإدارة المعرفة تبعاً للمرحلة التعليمية ولصالح المرحلة الابتدائية، وعدم وجود فروق في درجة التطبيق تبعاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي والخبرة.

وأجريت دراسة Sheffield [14] حول استخدام معلمي الدراسات الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في فلوريدا للتكنولوجيا الرقمية كأحد مضامين اقتصاد المعرفة في تدريس الطلبة المتفوقين أكاديمياً في ثلاث مدارس من المدارس عالية الأداء. وقد استخدم الباحث المنهج المتعدد (النوعي والكمي) حيث استخدم استبانة طورها عن مقياس فان فوزن [15] وزعها على معلمي ثلاث مدارس عالية الأداء، كما استخدم المقابلة مع عشر معلمين، إضافة إلى متابعة وثائق المعلمين ومواد تدريسهم لمدة شهر وحضور حصة صفية لكل معلم وتسجيل ملاحظات عن استخدامهم للتكنولوجيا في عملية التدريس. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن درجة استخدام المعلمين للتكنولوجيا وتطبيقها في الصف كانت كبيرة، كما بينت النتائج

القائد التربوي إدارة المعرفة بفاعلية إلا إذا توفر لديه مجموعة من العاملين القادرين على تحمل المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم والتمثلة بجمع المعلومات من مصادرها المختلفة وتصنيفها وفهمها ومن ثم توظيفها ميدانياً بشكل جيد يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة [21].

ويعتبر منحى الاقتصاد المعرفي أحد هذه المناحي الذي تتجه معظم الدول إلى الأخذ به من خلال التركيز على انتقاء المعارف والتركيز على إنتاج المعرفة التي يمكن توظيفها في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه. وقد أدى التطور السريع والهائل للمعلومات والمعارف الذي شمل جميع نواحي الحياة إلى نقل العالم من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة والمعلومات، ونتيجة هذا التحول والانتقال نتجت عدة مصطلحات ومفاهيم تعبر عن آثار هذا التحول ومن هذه المصطلحات ما يعرف بمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة. وقد وجدت العديد من الدراسات [22] أن هناك علاقة تبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى مزيد من التوجه للتعليم وخصوصاً التعليم العالي للحصول على شهادات الدكتوراه والماجستير، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وتسعى وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى تطوير التعليم من خلال العديد من المشروعات التطويرية ومن بينها منحى اقتصاد المعرفة. وتقوم الوزارة بجهود كبيرة في سبيل تدريب المعلمين وتهيئة البيئة التعليمية وفقاً لمتطلبات هذا النوع من التعليم. وتعد منطقة التعليم في الباحة إحدى المناطق التعليمية في جنوب المملكة والتي تسعى إلى تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس المنطقة، ولكن ليس هناك ما يؤكد بصورة علمية مدى تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في هذه المدارس، لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على مدى تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة وسبل تفعيل هذا التطبيق من وجهة نظر مديري المدارس ومعلماتها.

كما أجرى الزعبي [19] دراسة هدفت إلى التعرف على واقع استخدام الإنترنت في المدارس الحكومية في إمارة دبي من وجهة نظر المعلمين واتجاهاتهم نحوها. وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات الصفين الثامن والتاسع في المرحلة الأساسية في إمارة دبي وعددهم (400) معلماً ومعلمة. وقد تم اختيار (140) منهم كعينة عشوائية، وزعت عليهم استبانة الدراسة التي تكونت من (36) فقرة. وقد بينت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة معلمي ومعلمات المدارس الحكومية في إمارة دبي لمهارات الإنترنت كانت بدرجة متوسطة. كما بينت النتائج وجود فروق في استجابات أفراد العينة على مقياس ممارسة الإنترنت تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الذكور في حين تبين عدم وجود فروق تعزى لمتغيري الخبرة والتخصص.

وأجريت دراسة Birhanzel [20] على المدارس ذات الترتيب العالي تحصيلياً حسب تصنيف إدارة التعليم في كاليفورنيا من بين المدارس في المناطق الأعلى فقراً. وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام رأس المال البشري المؤهل معرفياً في المدارس التي شملتها العينة وعلاقة ذلك بما حققه الطلبة من تعليم. وقد تم استخدام المنهج المختلط حيث استخدم المنهج الوصفي المسحي من خلال توزيع استبانات على المعلمين، كما تم استخدام المقابلات والملاحظة ودراسة الوثائق ذات العلاقة. وبعد تحليل البيانات كان من بين نتائج الدراسة أن تحقيق الطلبة للتعليم المتوقع منهم يرتبط بصورة مباشرة بالمعلمين الأكثر تأهيلاً ومعرفة ومن يمتلكون مهارات الاقتصاد المبني على المعرفة.

ويتمثل الدور القيادي لمدير المدرسة ومنسوبيها في ظل اقتصاد المعرفة من خلال أنه على القائد التربوي وفريقه من المعلمين والعاملين في المدرسة أن يتعاملوا مع المعرفة بصورة إيجابية ونشطة ولا يكتفى بجمع المعلومات من مصادرها المتنوعة بل عليهم تصنيفها وفهمها وتخليصها وتفصيلها إلى العاملين معه وتحفيزهم باستمرار على توظيفها لأن الإدارة الناجحة للمعرفة تتطلب من القائد انتباهاً عميقاً ولن يستطيع

2. مشكلة الدراسة

بُذلت جهود كبيرة من قبل وزارة التعليم في إعداد المعلمين والإداريين في الميدان التربوي وتدريبهم في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة، فقد وضعت الخطط اللازمة للارتقاء بمستوى أداء المدارس في ظل متطلبات اقتصاد المعرفة بحيث يؤدي إلى تجويد التعليم ورفع الكفاية الإنتاجية للمؤسسة التربوية. وتتفاوت المدارس في درجة تطبيقها لمضامين اقتصاد المعرفة، وتتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة من وجهة نظر المعلمين والمديرين فيها.

وبشكل أكثر دقة تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أ. أسئلة الدراسة

س1: ما درجة تطبيق المدارس في منطقة الباحة لمضامين اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمين ومديري المدارس فيها؟
س2: هل هناك فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) $(\alpha =$ في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغيرات كل من مستوى المدرسة، المسمى الوظيفي والجنس؟

س3: ما سبل تفعيل وتحسين مستوى تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس فيها!

ب. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية تطبيق وتحقيق مضامين اقتصاد المعرفة في ظل سعي النظم التعليمية لتغيير أساليبها وأنشطتها بما يتلاءم ومتطلبات العصر وتحديداً تبرز أهمية الدراسة في الآتي:

1- قد تسهم الدراسة في توفير معلومات تعطي مديري المدارس ومعلميها تغذية راجعة حول مدى تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة وسبل تحسينها؟

2- قد توفر نتائج الدراسات معلومات مفيدة لمتخذي القرارات في إدارة التعليم في منطقة الباحة تساعد في تصميم برامج تدريبية مناسبة في مجال تطبيق اقتصاد المعرفة.

3- قد تساعد نتائج الدراسة في توفير معلومات للدارسين والمهتمين في مجال اقتصاد المعرفة، وسبل تحسين واقع تطبيق مضامينه.

ج. مصطلحات الدراسة

- اقتصاد المعرفة: هو الاقتصاد الذي يدور حول المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس المال، وتوظيف البحث العلمي لمواجهة مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة [4].

- درجة التطبيق: ويقصد بها في هذه الدراسة الدرجة التي يسجلها المستجيبون على أداة الدراسة التي أعدتها الباحثة لقياس درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة.

د. حدود الدراسة

تحدد الدراسة بالحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة.

الحدود البشرية: تشمل الدراسة عينة من معلمي ومعلمات ومديري ومديرات مدارس منطقة الباحة.

الحدود المكانية: مدارس منطقة الباحة في مكاتبها الخمس: وسط الباحة، بلجرشي، العقيق، القرى، المنندق.

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 1435/1436هـ.

4. الطريقة والإجراءات

أ. منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بصورته المسحية لملائمته لطبيعة الدراسة، كما تم استخدام المنهج النوعي لتحليل

مضمون المقابلات التي تم إجرائها مع عينة من المديرين والمعلمين. وبلغ مجموع المعلمات (4767) معلمة. كما بلغ عدد المديرين (214) مديراً و (266) مديرة، حسب إحصائيات إدارة التعليم في منطقة الباحة. ويبين الجدول 1 توزع أفراد المجتمع على مكاتب التعليم وتبعاً لمتغيرات الدراسة

جدول 1

توزع مجتمع الدراسة وفق المتغيرات المستقلة

المتغير المكتب	ابتدائي		متوسط		ثانوي		المديرون والمديرات	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
وسط الباحة	622	802	375	447	293	372	59	83
بلجرشي	490	513	220	264	202	260	48	58
العقيق	365	351	160	155	212	157	29	42
المنندق	340	430	140	179	162	208	43	44
القرى	315	295	143	174	122	160	35	39
المجموع	2132	2391	1038	1219	991	1157	214	266

المصدر: إدارة التعليم في منطقة الباحة

ج. عينة الدراسة

تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة. فقد تم اختيار 5% من مجتمع المعلمين والمعلمات فتم توزيع (450) استبانة على المعلمين والمعلمات، وتم استعادة (370) استبانة منها صالحة للتحليل، أي بنسبة استعادة بلغت 82%. كما تم اختيار عينة من مجتمع المديرين والمديرات بنسبة 25% من مجتمع المديرين والمديرات، فتم توزيع 120 استبانة على المديرين والمديرات، وتم استعادة (107) استبانة منها مكتملة وصالحة للتحليل، أي بنسبة استعادة بلغت 89%. والجدول 2 يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيراتها.

جدول 2

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة

المتغير المكتب	ابتدائي		متوسط		ثانوي		المديرون والمديرات	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع	إناث
وسط الباحة	26	33	15	18	13	15	120	18
بلجرشي	20	21	9	11	8	11	80	13
العقيق	15	14	7	6	9	6	57	9
المنندق	14	18	7	7	7	9	62	10
القرى	13	12	7	7	5	7	51	9
المجموع	88	98	45	49	42	48	370	59

كما تم اختيار 10 من المعلمين (خمس معلمات وخمس معلمين) وعشرة من المديرين (خمس مديرات وخمس مديرين) عشوائياً لإجراء المقابلات معهم للتعرف على وجهات نظرهم في كيفية تحسين مستوى تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة. وبعد الاطلاع على الأدب

د. أدوات الدراسة

- لجمع بيانات الدراسة الخاصة بدرجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة، وبعد الاطلاع على الأدب

للتأكد من صدق أداة الدراسة وانها تقيس درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة فقد تم اتباع الطرق الآتية:
أ. الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبانة على عدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الباحة وبعض الجامعات السعودية والعربية، حيث طلب منهم إبداء الرأي حول مدى ملائمة الفقرات لتحقيق الغرض منها وارتباطها بالمجال الذي وضعت فيه، ومدى ملائمة الصياغة اللغوية وسلامتها. وقد تم الأخذ بالملاحظات التي أبداها المحكمون والتي اتفق عليها أكثر من 70% منهم. ونتيجة لذلك تم حذف فقرتين من الأداة بصورتها الأولية وأصبحت بعد هذا التحكيم تتكون من (35) فقرة.

ب صدق البناء:

للتأكد من مدى الترابط بين الفقرات وبناء الأداة، تم اختيار عينة استطلاعية قوامها (30) فرداً من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وتم توزيع الاستبانة عليهم، ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات كل مجال وبين الدرجة الكلية لاستجابات أفراد العينة الاستطلاعية لذلك المجال وكانت النتائج كما في الجدول (3).

النظري والدراسات السابقة خصوصاً دراسات أبو بيدر [23]، والرجب [18]، والجالولي [10]، قام الباحثة ببناء أداة الدراسة وهي استبانة تكونت بصورتها الأولية من (37) فقرة، وبعد عرضها على المحكمين وإجراءات الصدق والثبات، تكونت بصورتها النهائية من (35) فقرة موزعة على أربعة مجالات وعلى النحو الآتي:

المجال الأول: إنتاج المعرفة وإدارتها وتضمن (8) فقرات.

المجال الثاني: التكنولوجيا والاتصال: وتضمن (9) فقرات.

المجال الثالث: التعليم والتعلم وتضمن (10) فقرات.

المجال الرابع: البيئة المدرسية والبنية التحتية الداعمة وتضمن (8) فقرات.

- للإجابة عن سؤال الدراسة المتعلق بسبل تحسين درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة، تم إجراء مقابلات مفتوحة مع أفراد عينة المقابلة وعددهم (20) معلماً ومديراً، حيث طلب منهم الإجابة عن سؤال الدراسة المتعلق بسبل تحسين درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة.
صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

جدول 3

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي له الفقرة

مجال البيئة والبنية التحتية		مجال التعليم والتعلم		مجال التكنولوجيا والاتصال		مجال إنتاج المعرفة وإدارتها	
معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
**0.71	28	**0.64	18	**0.63	9	**0.78	1
**0.81	29	**0.68	19	**0.72	10	**0.75	2
**0.73	30	**0.73	20	**0.71	11	**0.84	3
**0.74	31	**0.63	21	**0.81	12	**0.79	4
**0.68	32	**0.67	22	**0.64	13	**0.67	5
**0.76	33	**0.75	23	**0.76	14	**0.82	6
**0.72	34	**0.72	24	**0.73	15	**0.74	7
**0.73	35	**0.66	25	**0.83	16	**0.69	8
		**0.71	26	**0.69	17		
		**0.68	27				

والمجالات التي تنتمي لها الفقرة. أما بالنسبة لصدق بناء مجالات الدراسة فقد تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للأداة وكانت النتائج كما في الجدول (4).

** دال عند مستوى 0.01

يتبين من الجدول 3 أن هناك ارتباطاً دالاً إحصائياً بين فقرات الاستبانة مما يشير إلى صدق في البناء بين الفقرات

جدول 4

معاملات الارتباط بين مجالات الأداة والدرجة الكلية للأداة

المجال	مجال إنتاج المعرفة	مجال التكنولوجيا والاتصال	مجال التعليم والتعلم	مجال البيئة والبنية التحتية
مجال إنتاج المعرفة	**0.427	**0.427	**0.417	**0.328
مجال التكنولوجيا والاتصال	**0.427	**0.428	**0.428	**0.347
مجال التعليم والتعلم	**0.417	**0.428	**0.568	**0.568
مجال البيئة والبنية التحتية	**0.328	**0.347	**0.568	**0.717
الأداة ككل	**0.713	**0.408	**0.525	**0.717

** دال عند مستوى 0.01
عينة الدراسة) لمرتين بفارق أسبوعين بين التطبيق الأول والثاني، ثم تم حساب معامل ثبات الاستقرار (بيرسون) بين التطبيقين، كما تم استخدام معامل كرونباخ ألفا لحساب ثبات الاتساق الداخلي للأداة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول 5.

جدول 5

معامل ثبات الاستقرار (بيرسون) ومعامل كرونباخ ألفا لمجالات الأداة والأداة ككل

رقم المجال في الأداة	المجال	عدد الفقرات	معامل ثبات الاستقرار (بيرسون)	معامل ثبات الاتساق (كرونباخ ألفا)
1	إنتاج المعرفة وإدارتها	8	**0.89	**0.91
2	التكنولوجيا والاتصال	9	**0.87	**0.93
3	التعليم والتعلم	10	**0.86	**0.91
4	البيئة والبنية التحتية	8	**0.91	**0.94
5	الأداة ككل	35	**0.93	**0.96

** دال إحصائياً عند مستوى 0.01
الاجراءات الآتية:
يتبين من الجدول 5 أن جميع معاملات الارتباط دالة وتشير إلى ثبات أداة الدراسة واتساقها.
متغيرات الدراسة:
تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:
أ. المتغيرات المستقلة: وتشمل متغيرات الجنس وله فئتان ذكر، أنثى
المسمى الوظيفي: وله فئتان : مدير/مديرة، معلم/معلمة
المرحلة التعليمية: ولها ثلاث فئات: ابتدائي، متوسط، ثانوي
ب. المتغير التابع: درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة.
إجراءات تطبيق الدراسة:
تم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي 1435/1436هـ وفق

- تم كتابة تقرير البحث بعد الوصول إلى نتائج الدراسة.
- من 2.6 أقل من 3.4 درجة متوسطة.
- من 3.4 أقل من 4.2 درجة كبيرة.
- من 4.2 - 5 درجة كبيرة جداً.

5. النتائج ومناقشتها

نص السؤال الأول على "ما درجة تطبيق المدارس في منطقة الباحة لمضامين اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمين ومديري المدارس فيها؟" وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية لكل مجال من مجالات الأداة وللأداة ككل والجدول 6 يبين ذلك:

جدول 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات تطبيق اقتصاد المعرفة وللأداة ككل مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
1	إنتاج المعرفة وإدارتها	2.87	0.72	1	متوسطة
3	التعليم والتعلم	2.75	0.71	2	متوسطة
4	البيئة المدرسية والبنية التحتية الداعمة	2.70	0.77	3	متوسطة
2	التكنولوجيا والاتصال	2.59	0.71	4	متوسطة
	الأداة ككل	2.72	0.75		متوسطة

يتبين من الجدول 6 أن الدرجة الكلية لتطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس الباحة كانت متوسطة بمتوسط حسابي (2.65) وانحراف معياري (0.75). وقد جاء تطبيق مجال إنتاج المعرفة وإدارتها في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة وبلغ متوسطه الحسابي (2.81) وانحرافه المعياري (0.72)، تلاه مجال التعليم والتعلم والذي جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.71)، وجاء في المرتبة الثالثة مجال التكنولوجيا والاتصال حيث جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.65)، وانحراف معياري (0.71). وجاء في المرتبة الأخيرة مجال البيئة المدرسية والبنية التحتية الداعمة والذي جاء بدرجة قليلة، حيث بلغ متوسطه الحسابي (2.55) وانحراف معياري (0.77). وقد جاءت الانحرافات المعيارية لجميع المجالات وللأداة ككل أقل من الواحد صحيح مما يشير إلى عدم تباين استجابات أفراد العينة وتقاربها.

يتبين من الجدول 6 أن الدرجة الكلية لتطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس الباحة كانت متوسطة بمتوسط حسابي (2.65) وانحراف معياري (0.75). وقد جاء تطبيق مجال إنتاج المعرفة وإدارتها في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة وبلغ متوسطه الحسابي (2.81) وانحرافه المعياري (0.72)، تلاه مجال التعليم والتعلم والذي جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.71)، وجاء في المرتبة الثالثة مجال التكنولوجيا والاتصال حيث جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.65)، وانحراف معياري (0.71). وجاء في المرتبة الأخيرة مجال البيئة المدرسية والبنية التحتية الداعمة والذي جاء بدرجة قليلة، حيث بلغ متوسطه الحسابي (2.55) وانحراف معياري (0.77). وقد جاءت الانحرافات المعيارية لجميع المجالات وللأداة ككل أقل من الواحد صحيح مما يشير إلى عدم تباين استجابات أفراد العينة وتقاربها.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج كل من دراسة الجالولي [10] الذي توصل إلى درجة متوسطة في تطبيق المدارس الأردنية لاقتصاد المعرفة ودراسة الناشري [8] التي وجدت أن درجة تطبيق واستخدام المدارس للإنترنت وهي أحد المضامين لاقتصاد المعرفة كانت بدرجة متوسطة، ونتائج دراسة

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى عدم وجود خطط واضحة لتطبيق مضامين اقتصاد المعرفة وربما عدم فهم مديرو ومعلمو

في المدارس، ودراسة الرجب [18] التي وجدت درجة تطبيق عالية لمضامين اقتصاد المعرفة في المدارس الأردنية، ودراسة بوشيوو [9] والذي توصل إلى استخدام بدرجة ضعيفة للمهارات التي يتطلبها القرن الحادي والعشرين في ظل اقتصاد المعرفة. أما بالنسبة لكل مجال من مجالات أداة الدراسة فقد كانت النتائج كالآتي:

أولاً: مجال إنتاج المعرفة وإدارتها: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال وكانت النتائج كما في الجدول 7.

جدول 7

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال إنتاج المعرفة وإدارتها مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
2	اختيار وانتقاء المعرفة المفيدة	2.96	0.919	1	متوسطة
7	تطبيق المعرفة النظرية التي يكتسبونها عملياً	2.95	0.941	2	متوسطة
3	اكتساب عادات التعلم المستمر	2.92	0.919	3	متوسطة
6	توظيف المعرفة المكتسبة في الحياة	2.87	0.893	4	متوسطة
5	إنتاج المعرفة الجديدة	2.84	0.927	5	متوسطة
4	تحقيق التعلم الذاتي	2.83	0.935	6	متوسطة
1	توليد المعرفة الإبداعية لديهم	2.82	0.946	7	متوسطة
8	تصنيف المعرفة المكتسبة في مجالاتها المختلفة	2.81	0.911	8	متوسطة
	المجال ككل	2.87	0.728	-	متوسطة

الفقرات في هذا المجال فقد جاءت جميعها أيضاً بدرجة متوسطة والتي تحدث عن توليد المعرفة الجديدة وتطبيقها في الحياة والتعلم الذاتي والمستمر. وتعتقد الباحثة أن مجيء فقرات هذا المجال بدرجة متوسطة ربما يعود إلى ما يسود المدارس من أساليب تدريس وتعليم تقليدية تركز على الحفظ والتلقين بعيداً عن توظيف المعرفة وتوليد المعرفة الجديدة، وانتهاج أساليب لا تعزز التعلم الذاتي والتعليم المستمر، وقد يرتبط ذلك بتأهيل المعلمين والمعلمات حيث لا يواكب تأهيلهم والدورات التي يحضرونها لعصر المعرفة ومجتمعات المعرفة، مما يستدعي مزيداً من التأهيل والتركيز في مجال اقتصاد المعرفة. كما قد يعود إلى الواقع الذي تعيشه المدارس من ازدحام المناهج وكثرة أعباء المعلمين مما يجعلهم يركزون على إنهاء المقررات بأية طريقة.

حجازي [16] التي أشارت إلى توفر مهارات اقتصاد المعرفة ومضامينها لدى مديرات ومعلمات المدارس، ونتائج دراسة الزهير [11] التي أشارت إلى درجة استخدام متوسطة لمهارات الإنترنت كأحد مضامين اقتصاد المعرفة، ونتائج دراسة الزعي [19] التي توصلت إلى درجة متوسطة في استخدام وتطبيق الإنترنت.

وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع دراسة كل من موسى [13] التي وجدت درجة تطبيق مرتفعة لإدارة المعرفة، ودراسة رضوان [12] التي توصلت إلى درجة استخدام عالية للتكنولوجيا

يتبين من الجدول 7 أن جميع فقرات هذا المجال قد جاءت بدرجة متوسطة حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.81-2.96) وانحرافات المعيارية بين (0.893 0.946). وتشير الانحرافات المعيارية إلى تقارب وانسجام استجابات أفراد العينة حول فقرات هذا المجال. وقد جاءت الفقرة "اختيار وانتقاء المعرفة المفيدة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (0.919)، تلاها الفقرة التي تتحدث عن تطبيق المعرفة النظرية التي يكتسبونها عملياً بمتوسط حسابي (2.95) وانحراف معياري (0.941). وجاءت الفقرة "تصنيف المعرفة المكتسبة في مجالاتها المختلفة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.81) وانحراف معياري (0.911)، سبقتها في الترتيب قبل الأخير الفقرة "توليد المعرفة الإبداعية لديهم" بمتوسط حسابي (2.82) وانحراف معياري (0.946). أما بقية

مضامين اقتصاد المعرفة في مجال إنتاج المعرفة وإدارتها كانت بدرجة عالية في المدارس الأردنية.

ثانياً: مجال التعليم والتعلم: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال وكانت النتائج كما في

جدول 8

وتتفق نتائج الدراسة في هذا المجال مع نتائج دراسة الموسى [13] التي وجدت ان درجة تطبيق إدارة المعرفة كانت متوسطة، في حين تختلف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة الرجب [18] والتي توصلت إلى أن درجة تبني وتطبيق

جدول 8

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التعليم والتعلم مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
21	تنمية التفكير الناقد لدى الطلبة	2.90	0.886	1	متوسطة
26	تدريب الطلبة على مهارات إدارة الوقت	2.86	1.267	2	متوسطة
25	حث الطلبة على المشاركة في اولمبياد الابداع العلمي	2.83	0.961	3	متوسطة
23	تنمية القدرات العقلية العليا (التحليل والتركيب والتقويم) لدى الطلبة	2.79	0.880	4	متوسطة
24	تدريب الطلبة على إعداد المشاريع الإنتاجية في المدرسة	2.79	0.948	4	متوسطة
18	توفير مصادر التعلم المختلفة لمنسوبيها	2.73	0.969	6	متوسطة
20	تدريب الطلبة على اسلوب حل المشكلات	2.72	0.942	7	متوسطة
27	تعزيز مهارات الحوار البناء والايجابي لدى الطلبة	2.70	0.907	8	متوسطة
19	تشجيع وتحفيز العمل الجماعي والتعلم التعاوني في المدرسة	2.69	0.907	9	متوسطة
22	تنمية قدرات الطلبة في مجال اللغة الانجليزية	2.56	0.968	10	قليلة
	المجال ككل	2.75	0.717		متوسطة

التي تتحدث عن حث الطلبة على المشاركة في أولمبياد الابداع، وتنمية القدرات العقلية العليا للطلبة وتدريب الطلبة على إعداد المشاريع الإنتاجية وتعزيز مهارات الحوار البناء.

وتعزو الباحثة هذه النتائج المتوسطة لهذه الفقرات إلى ضعف قدرة المعلمين والمعلمات في هذه المجالات فالضعف في اللغة الإنجليزية عام في الميدان المدرسي بين المعلمين والطلبة، وكثرة أعباء المدرسين في المدارس والمناهج والأساليب التقليدية هي السائدة مما تجعل جانب كبير من التعليم في المستويات الدنيا لتصنيف الأهداف فهي لا تعدو المستوى المعرفي والتذكر، وقليلاً ما يركز المعلمون والمعلمات على العمليات العقلية العليا. وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة الموسى [13] والتي بينت أن درجة تطبيق إدارة المعرفة في مجال التعليم والتعلم كانت بدرجة مرتفعة.

المجال الثالث: البيئة المدرسية والبنية التحتية: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال

يبين من الجدول 8 أن جميع الفقرات جاءت بدرجة متوسطة عدا فقرة واحدة جاءت بدرجة قليلة وهي الفقرة الخاصة بتنمية قدرات الطلبة في مجال اللغة الإنجليزية. وقد جاءت الفقرة: تنمية التفكير الناقد لدى الطلبة " بالمرتبة الأولى بين فقرات هذا المجال بمتوسط حسابي (2.90) وانحراف معياري (0.886) ودرجة متوسطة. تلتها في المرتبة الثانية الفقرة التي تتحدث عن تدريب الطلبة على مهارات إدارة الوقت حيث جاءت بدرجة متوسطة ايضاً بمتوسط حسابي (2.86) وانحراف معياري (1.26). وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تتحدث عن تنمية قدرات الطلبة في مجال اللغة الإنجليزية حيث جاءت بدرجة قليلة بمتوسط حسابي بلغ (2.56) وانحراف معياري (0.968). سبقها في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة "تشجيع وتحفيز العمل الجماعي والتعلم التعاوني في المدرسة" حيث جاءت بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.69) وانحراف معياري (0.907). وجاءت بقية الفقرات بدرجة متوسطة وهي الفقرات

وكانت النتائج كما في جدول 9.

جدول 9

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال البيئة المدرسية والبنية التحتية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
33	تعزيز المهارات القيادية لدى منسوبيها	2.86	0.944	1	متوسطة
30	توظيف القوانين والتشريعات بما يحقق أهداف المدرسة	2.81	0.932	2	متوسطة
32	توفير خطة استراتيجية للمدرسة تتناسب مع متطلبات العصر وحاجات المتعلمين	2.80	0.934	3	متوسطة
29	تفعيل دور وحدة التدريب والجودة في المدرسة	2.78	0.958	4	متوسطة
31	تنظيم بيئة المدرسة بما يساعد على التعلم الذاتي لدى الطلبة	2.66	0.930	5	متوسطة
28	توفير بيئة للتعليم (مختبرات، مركز مصادر تعلم) تتمحور حول الطالب	2.63	0.965	6	متوسطة
34	توفير متطلبات البحث العلمي لخدمة منسوبيها	2.60	0.953	7	متوسطة
35	توفير بناء مدرسي آمن ومرح يلبى حاجات الطلبة	2.49	0.982	8	قليلة
	المجال ككل	2.70	0.771	-	متوسطة

أيضا بدرجة متوسطة والتي تتحدث عن تفعيل وحدة التدريب والجودة في المدرسة وتنظيم بيئة المدرسة بما يساعد على التعلم الذاتي وتوفير خطط استراتيجية تتناسب مع متطلبات العصر.

وتفسر الباحثة نتائج فقرات هذا المجال والتي تعبر عن درجة متوسطة في توفير بيئة مدرسية وبنية تحتية داعمة لتطبيق مضامين اقتصاد المعرفة بضعف وجود خطط واضحة لتهيئة المناخات المناسبة لتحقيق اقتصاد المعرفة وضعف خطط تحقيق الجودة وتطبيقها على أرض الواقع، وضعف الاهتمام بالبحث العلمي إذ التركيز على التدريس وأعباءه الكثيرة سيما ضعف مهارات المعلمين والمعلمات والإداريين في المدرسة في مجال البحث العلمي. كما أن نمو أعداد الطلبة وزيادة الطلب على التعليم لا يقابله نمو مواز في الأبنية المدرسية وتجهيزاتها.

المجال الرابع: التكنولوجيا والاتصال: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال وكانت النتائج كما في جدول 10.

ينبني من الجدول 9 أن جميع فقرات هذا المجال جاءت بدرجة متوسطة عدا فقرة واحدة وهي الفقرة التي تتحدث عن توفير البناء المدرسي الآمن والمرح الذي يلبى حاجات الطلبة. وقد جاءت الفقرة التي نصت على "تعزيز المهارات القيادية لدى منسوبيها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.86) وانحراف معياري (0.944) وبدرجة متوسطة. تلتها في المرتبة الثانية الفقرة التي تقول بتوظيف القوانين والتشريعات بما يحقق أهداف المدرسة، حيث جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.81) وانحراف معياري (0.932). وجاء في المرتبة الأخيرة وبدرجة قليلة الفقرة التي تقول "توفير بناء مدرسي آمن ومرح يلبى حاجات الطلبة" بمتوسط حسابي بلغ (2.49) وانحراف معياري (0.982). سبقتها في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة التي تتحدث عن توفير المدرسة لمتطلبات البحث العلمي لمنسوبيها حيث جاءت في بداية الدرجة المتوسطة بمتوسط حسابي (2.60) وانحراف معياري (0.953). وجاءت بقية الفقرات

جدول 10

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التكنولوجيا والاتصال مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التطبيق
11	توظيف التكنولوجيا في عمليات تعليم الطلبة	2.82	0.935	1	متوسطة
17	تعزيز قدرات الطلبة على تحمل المسؤولية	2.72	0.917	2	متوسطة
9	توفير نظام إلكتروني يساعد أولياء الأمور على متابعة تحصيل ابنائهم	2.59	0.995	3	قليلة

10	تنظيم دورات للمعلمين والمعلمات على استخدام التكنولوجيا	2.59	1.031	3	قليلة
12	استخدام وسائل الاتصال الحديثة للتواصل مع الطلبة	2.56	1.060	5	قليلة
15	تنمية قدرات الطلبة في مجال استخدام الإنترنت	2.54	0.977	6	قليلة
16	تفعيل استخدام التعلم الإلكتروني لدى الطلبة	2.54	0.973	6	قليلة
13	استخدام شبكات التواصل الحديثة للتواصل مع أولياء أمور الطلبة	2.53	0.986	8	قليلة
14	تنظيم برامج تدريبية للطلبة على استخدام تطبيقات الحاسوب	2.43	0.982	9	قليلة
	المجال ككل	2.59	0.718		قليلة

والمحافظة على ديمومتها إن وجدت. كما قد يعزى ذلك إلى طبيعة المنهاج غير المحسوب والمزدهم بالمادة الدراسية والأساليب التدريسية التقليدية القائمة على قطع المقرر بأي وسيلة وتحت ضغط عامل الوقت يلجأ بعض المعلمين والمعلمات إلى التلقين وتفادي استخدام التكنولوجيا لأنها قد تحتاج إلى وقت أطول في ظل ضعف تأهيلهم لتطبيق التعلم الذاتي لدى الطلبة.

وتختلف نتائج الدراسة الحالية في هذا المجال مع نتائج دراسة كل من رضوان [12] التي توصلت إلى درجة استخدام عالٍ للتكنولوجيا، ودراسة الزهير [11] التي وجدت درجة استخدام متوسطة للإنترنت في المدارس، ودراسة الزعبي [19] التي بينت نتائجها درجة متوسطة لاستخدام مهارات الإنترنت في التعليم في المدارس. بينما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة بوشيبو [9] التي أظهرت نتائجها درجة ضعيفة في ممارسات القادة التربويين للمهارات التي يتطلبها القرن الحادي والعشرين والتكنولوجيا من ضمنها.

نتائج السؤال الثاني ومناقشتها: نص السؤال الثاني على " هل هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغيرات كل من مستوى المدرسة، المسمى الوظيفي والجنس؟

للتعرف على مدى وجود فروق في استجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة تم استخدام اختبار (t-test) لمتغيري الجنس والمسمى الوظيفي، واختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المرحلة التعليمية وكانت النتائج كالتالي: أ متغير الجنس: يبين الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير الجنس

يتبين من الجدول 10 ان فقرتان فقط في هذا المجال جاءتا بدرجة متوسطة وبقية الفقرات جاءت بدرجة قليلة. وجاء هذا المجال في المرتبة الأخيرة في التطبيق من بين المجالات الأربعة في الأداة. فقد جاءت الفقرة " توظيف التكنولوجيا في عمليات تعليم الطلبة" في المرتبة الأولى من بين فقرات هذا المجال وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.82) وانحراف معياري (0.935)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة التي تتحدث عن تعزيز قدرات الطلبة على تحمل المسؤولية بمتوسط حسابي (2.72) وانحراف معياري (0.917) وبدرجة متوسطة. وجاء في المرتبة الأخيرة في هذا المجال الفقرة " تنظيم برامج تدريبية للطلبة على استخدام تطبيقات الحاسوب" بمتوسط حسابي (2.43) وانحراف معياري (0.982)، وبدرجة قليلة، سبقتها في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة التي تتحدث عن استخدام شبكات التواصل الحديثة للتواصل مع أولياء أمور الطلبة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.53) وانحراف معياري (0.986). وجاءت بقية الفقرات بدرجة قليلة وهي تتحدث عن توفير نظام إلكتروني يتابع من خلاله أولياء الأمور ما يخص أبنائهم، وتدريب المعلمين والمعلمات على استخدام التكنولوجيا، وتفعيل التعلم الإلكتروني، واستخدام شبكات التواصل، وتنمية قدرات الطلبة في استخدام الإنترنت.

وربما تُعزى نتائج فقرات هذا المجال إلى ضعف مهارات المعلمين والطلبة في استخدام التكنولوجيا في التعليم كضعف مهارات تطبيقات الحاسوب خصوصاً فيما يتصل بقواعد البيانات والبرمجيات التعليمية وعدم صيانة ومتابعة تجديد التقنيات المتاحة للمدارس وقلة توفرها في بعض الأحيان، وضعف شبكات الإنترنت في المدارس وعدم وجود كوادر مؤهلة لتشغيلها

ونتائج اختبارات لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير الجنس.

جدول 11

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارات تبعاً لمتغير الجنس

المجال	ذكور	إناث	درجات الحرية	قيمة ت	مستوى المعنوية		
						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إنتاج المعرفة وإدارتها	2.70	3.01	275	1.403	0.273	04843.	0.045
التكنولوجيا والاتصال	2.48	2.69	275	1.245	0.265	04976.	0.043
التعليم والتعلم	2.71	2.78	275	0.728	0.394	04875.	0.044
البيئة المدرسية والبنية التحتية	2.81	2.60	275	0.250	0.618	05292.	0.047
الأداة ككل	2.52	2.90	275	0.067	0.795	05072.	0.045

مستوى الدلالة: $(\alpha = 0.05)$

الموسى [13] ودراسة رضوان [12]، والجالولي [10]، ودراسة الشحي [17]، ودراسة الزهير [11] وجميعهم لم يجدوا فروق تعزى إلى متغير الجنس. بينما تختلف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة كلاً من الناشري [8] الذي وجد فروقاً لصالح المعلمات، ودراسة حجازي [16] التي وجدت فروقاً لصالح الإناث أيضاً، ومع دراسة الزعبي [19] الذي توصلت دراسته إلى وجود فروق لصالح الذكور.

ب متغير المسمى الوظيفي: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي ونتائج اختبارات لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي وبين الجدول 12 ذلك.

يتبين من الجدول 11 عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة على أداة الدراسة ككل أو على أي من مجالاتها تبعاً لمتغير الجنس إذ تزيد مستوى الدلالة عن (0.05) . وتغزو الباحثة ذلك إلى أن تقديرات الذكور والإناث متقاربة لدرجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة نظراً لتشابه ظروف المدارس وما يخضع له كل من المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات من تدريب قد يكون متطابقاً، ويعزز ذلك الانحرافات المعيارية لاستجابات الذكور والإناث المتقاربة جداً والمتدنية. كما أن كلا الذكور والإناث خضعوا لنفس التأهيل قبل الخدمة في الجامعات.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من

جدول 12

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبارات تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي

المجال	معلم/معلمة	مدير/مديرة	درجات الحرية	قيمة ت	مستوى المعنوية		
						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إنتاج المعرفة وإدارتها	2.88	2.81	275	0.121	0.904	72016.	0.759
التكنولوجيا والاتصال	2.60	2.55	275	1.700	0.09	71106.	0.736
التعليم والتعلم	2.77	2.65	275	0.934	0.351	72697.	0.681
البيئة المدرسية والبنية التحتية	2.75	2.51	275	0.822	0.411	78123.	0.738
الأداة ككل	2.76	2.56	275	1.406	0.160	75557.	0.745

* مستوى الدلالة: $(\alpha = 0.05)$

الأداة أو الأداة ككل. حيث مستوى الدلالة لجميع المجالات وللاداة ككل تزيد عن قيمة ألفا (0.05) . ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن المديرين والمعلمين كلاهما يعيشان

يتبين من الجدول 12 عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي سواء لأي من مجالات

الشحي [17] الذي توصل إلى عدم وجود فروق تعزى للمسمى الوظيفي، بينما تختلف مع نتائج دراسة حجازي [16] الذي توصل إلى وجود فروق في استجابات أفراد العينة تعزى إلى المسمى الوظيفي ولصالح المديرين. ج متغير المرحلة التعليمية: للتعرف على مدى وجود فروق في استجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) وكانت النتائج كما في الجدول 13.

نفس الظروف ويدركون القضايا المتصلة بمضامين اقتصاد المعرفة بنفس الطريقة فما يتعلق بالبيئة المدرسية واحدة بالنسبة لهما، ولعل غياب التركيز على هذه المضامين في الدورات التي تقدم للمديرين والمعلمين يجعل كليهما له نفس النظرة لهذه المضامين. كما أن كلاً من المديرين والمعلمين لديهم أعباء كثيرة تقلل من إمكانية تطبيقهم لهذه المضامين التي تتطلب تركيزاً ووقتاً وهما جزء ممن يعتمد عليهم في نقل التعليم وفي المدرسة من المنحى التقليدي إلى منحى جديد يقوم على اقتصاد المعرفة. وتتفق نتائج هذه الدراسة لهذا المتغير مع نتائج دراسة

جدول 13

نتائج تحليل التباين (One way ANOVA) لاستجابات أفراد العين تبعاً للمرحلة التعليمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى المعنوية
إنتاج المعرفة وإدارتها	بين المجموعات	2.230	2	1.115	2.111	0.122
	داخل المجموعات	250.350	474	0.528		
	المجموع الكلي	252.580	476			
التكنولوجيا والاتصال	بين المجموعات	2.314	2	1.157	2.255	0.106
	داخل المجموعات	243.206	474	0.513		
	المجموع الكلي	245.520	476			
التعليم والتعلم	بين المجموعات	2.078	2	1.039	2.029	0.133
	داخل المجموعات	242.681	474	0.512		
	المجموع الكلي	244.759	476			
البيئة والبنية التحتية	بين المجموعات	0.056	2	0.028	0.047	0.954
	داخل المجموعات	283.300	474	0.598		
	المجموع الكلي	283.356	476			
المجموع الكلي	بين المجموعات	838.	2	0.419	0.736	0.480
	داخل المجموعات	269.794	474	0.569		

*مستوى الدلالة: ($\alpha = 0.05$)

وكذلك البنية التحتية المدرسية والبيئة بمختلف مجالاتها فهي تكاد تتشابه في المراحل الثلاث، والتكنولوجيا تتوفر بالمراحل الثلاث تقريباً بنفس الطريقة، أضف إلى ذلك أساليب التدريس وممارسات وأعباء المعلمين فجميعها مشتركة بين المراحل الثلاث، لذلك جاءت تقديرات المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات متقاربة بين المراحل الثلاث ولم تختلف.

وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة الموسى [13] التي توصلت إلى فروق في درجة تطبيق إدارة المعرفة في المدارس تبعاً للمرحلة التعليمية ولصالح المرحلة الابتدائية. نتائج السؤال الثالث ومناقشتها:

يشير الجدول 13 إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة تبعاً لمتغير المرحلة التعليمية. حيث مستوى المعنوية لجميع المجالات أعلى من (0.05). أي أن المعلمين والمديرين تقديراتهم لدرجة التطبيق لا تختلف باختلاف المرحلة التي يعملون بها. وتعتقد الباحثة أن السبب في ذلك يعود إلى حقيقة أن الظروف متشابهة في المراحل الثلاث من حيث ممارسات المعلمين والمديرين والطلبة فيما يتعلق بإنتاج المعرفة، فالحفظ والتلقين يطغى على الممارسات في مختلف المراحل،

توفير التقنية الحديثة للمدارس" حيث تساعد على تطبيق الأساليب الحديثة في التدريس وتسهل عملية التعلم الذاتي كأحد مضامين اقتصاد المعرفة. تقول إحدى المعلمات في معرض حديثها عن التكنولوجيا وأهميتها للمدرسة " إن توفر تكنولوجيا حديثة تواكب المستجدات في وسائل التكنولوجيا والاتصال ستساعدنا في تدريب الطالبات على التعلم الذاتي". ومن الطبيعي أنه في عصر المعلومات وثورة الاتصالات تكتسب التكنولوجيا أهمية كبيرة كوسيلة تساعد في التدريس بشكل عام وفي تحقيق المهارات الحديثة في توليد المعرفة و تخزينها وتوظيفها.

4- وجاء في المرتبة الرابعة من حيث تكرره كمقترح لتحسين درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة المقترح المتعلق بضرورة تعزيز معرفة المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات بالمفاهيم والمصطلحات الخاصة باقتصاد المعرفة، فبعض المعلمين لا يعرفون بدقة مفهوم التفكير الناقد، وأساليب التفكير في العمليات العقلية العليا، أو مفهوم توليد المعرفة وإنتاجها وإدارتها، فلا بد أن يخضع منسوبي المدرسة لدورات تعرفهم بهذه المفاهيم وكيفية التعامل معها. وفي هذا السياق يقول أحد مديري المدارس "أتفاجأ في كثير من الاجتماعات أن بعض المعلمين ليس لديهم معرفة باقتصاد المعرفة ولا بمجتمع المعرفة أو عناصر اقتصاد المعرفة".

5- المقترح الخامس كان " تحديث وتطوير المناهج بما يضمن تحقيق مضامين اقتصاد المعرفة" إذ يرى أفراد العينة أن المناهج الحالية تركز على المقرر وحفظه والامتحانات أكثر من تركيزها على بناء شخصية الطالب وإعداده لممارسة التعلم الذاتي. وبذلك يحتاج المنهج بأركانه الأربعة: الأهداف، الوسائل والأساليب، المحتوى، والتقييم إلى مراجعة وإعادة تنظيم ليصبح الطالب هو محور المنهج، وإشراكه وإعطاءه الفرصة ليبدع وينتج بدل أن يكون سلبياً ومتلقياً فقط.

6- أفاد أفراد العينة بضرورة الانتقال من أساليب التدريس التقليدية إلى أساليب حديثة تنقل الطالب إلى القيام بدور إيجابي

نص السؤال الثالث على " ما سبل تفعيل وتحسين مستوى تطبيق اقتصاد المعرفة في مدارس منطقة الباحة من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم مقابلة خمسة معلمين ومثلهم من المعلمات وخمس من المديرات ومثلهم من المديرين. وقد تم تحليل مضمون المقابلات حيث تم اعتماد الفقرة كأساس للتحليل، وقد تم تحديد السبل المقترحة من قبل العينة، حيث تم اعتماد الأسس التي تكررت لدى (50%) أو أكثر من أفراد العينة وقد كانت نتائج تحليل مضمون هذه المقابلات كالآتي:

1- أشار معظم أفراد العينة إلى أن تدريب المعلمين والمعلمات والإداريين والإداريات على تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة من شأنه تحسين مستوى التطبيق، حيث أن معظم المعلمات والمعلمين لا يمتلكون المهارات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة وفي هذا السياق وعلى سبيل المثال تتساءل إحدى المديرات " كيف يمكن للمعلمات تطبيق مهارات ليس لديهن القدرة على تطبيقها؟" ويضيف أحد المعلمين: "إن الدورات التي حضرناها لم تتناول هذه المضامين وكيفية تطبيقها، إننا بحاجة ماسة للتعرف على سبل تطبيقها وكيفية ذلك". لذلك فإن التركيز في النمو المهني للمعلمين على المهارات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة قد يؤدي إلى تحسين واقع تطبيق هذه المضامين.

2- أما السبيل الثاني الذي تكرر من قبل عينة المقابلة فكان ضرورة توفير بيئة مدرسية وبنية تحتية في المدارس تدعم تطبيق هذه المضامين. فالمدارس تفتقر إلى القاعات المجهزة بالكراسي التي يمكن تحريكها التي تسمح بتكوين فرق العمل وإلى المسارح التي تسمح بالتعبير عن الإبداعات، وشبكات الإنترنت، وإن توفرت فهي ضعيفة، فهذا أحد المعلمين الذين تمت مقابلتهم يقول " لا يكاد الصف يتسع للطلاب ولا تتوفر فيه الاحتياجات الأساسية ولا يمكنني حتى عرض شيء للطلاب لأن جهاز العروض التقديمية غير متوفر" كما أن القوانين والتعليمات لا تعطي فرصة للمدير لمكافأة المبدع أو تمييزه عن غيره وتحفيزه.

3- جاء في المرتبة الثالثة بين السبل التي اقترحتها أفراد العينة "

وتسهم في حفزهم للتفكير في محتوى التعلم بعيداً عن التلقين والتحفيز، وتجعل الطالب يعتمد على نفسه أكثر. وقد نتيج حوسبة المناهج تنظيمياً أفضل لوقت الطالب والمدرس مما يسهم في إعطاء كل منهما فرصاً أكثر للتفكير في إنتاج المعرفة والتعامل معها بصورة أفضل.

9- أفاد أفراد العينة بأن "إعداد وتدريب الكوادر الإدارية في المدرسة " من شأنه المساعدة في إيجاد مناخ تنظيمي داعم لتطبيق مضامين اقتصاد المعرفة. من هنا فإن تخطيط وتنظيم العمل المدرسي جزء من منظومة نقل المدرسة إلى منحى اقتصاد المعرفة الذي يتطلب قواعد بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ القرارات المدرسية بشكل رشيد.

10- وجاء في المرتبة الأخيرة مقترح " إعادة النظر بأهداف وسياسات التعليم" إذ يرى أفراد عينة المقابلة أن تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة يستدعي مراجعة أهداف التعليم لتركز على اكساب الطلبة مهارات جديدة غير المهارات التقليدية المتصلة باللغة والأساسيات في مختلف العلوم. وأن السياسات الحالية بحاجة إلى إعادة نظر خصوصاً السياسات المرتبطة بالامتحانات وتنفيذها وسياسات تقويم أداء المعلمين واختيارهم. ولا بد أن تأخذ السياسات بعين الاعتبار المبدعين والمتميزين. ويمكن تلخيص السبل التي تم اقتراحها من أفراد عينة المقابلة والتي نالت اتفاقاً من أفراد العينة يعادل 50% فأكثر في الجدول التالي:

في توليد المعرفة والتعامل معها. تقول إحدى مديرات المدارس في هذا السياق " من خلال زيارتي الصفية للمعلمات ألاحظ أن معظم المعلمات لا يخرجن عن أسلوب المحاضرة التقليدية حيث تقدم المعلمة المعلومات للطلبات وتطالبهن باسترجاعها فيما بعد". هناك حاجة ماسة لإعطاء المتعلم دور بحيث يتدرب على العصف الذهني وحل المشكلات ووضعه في مواقف عملية يتعامل معها، وبهذه الطريقة يمكن أن يشارك في إنتاج معرفة جديدة ويفتح أمامه آفاق للإبداع. لذلك لا بد من تدريب المعلمين والمعلمات على أساليب جديدة غير تقليدية.

7- أشار أفراد العينة إلى ضرورة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص خصوصاً الشركات وتعزيز ربط التعليم بسوق العمل واحتياجاته، والاستفادة من تجارب الشركات في مبادراتها الإبداعية ونجاحاتها في إنتاج المعرفة وتوظيفها في الميدان العملي. وفي هذا السياق تقول إحدى مديرات المدارس " هناك الكثير من التجارب الناجحة لشركات كالاتصالات السعودية وأرامكو والتي رعت برامج تدريبية لمعلمي المدارس، حيث يمكن الاستفادة من هذه الشراكات في تبني إبداعات الطلبة ورعايتها". كما أن إشراك أولياء الأمور في تبني التغيير وتفهمه لدى أبناءهم أمراً هاماً لنجاح المدارس في الانتقال من الواقع التقليدي في التعليم إلى منحى اقتصاد المعرفة.

8- جاء في المرتبة الثامنة مقترح " حوسبة المناهج: حيث يرى أفراد العينة أن حوسبة المناهج ستنجح للمتعلمين تعلماً ذاتياً

جدول 14

السبل المقترحة من أفراد عينة المقابلة (ن = 20) لتحسين درجة تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة

م	سبل تحسين تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة	التكرار	النسبة المئوية
1	تدريب المعلمين والمعلمات والإداريين والإداريات على تطبيق مضامين اقتصاد المعرفة	18	90%
2	توفير بيئة مدرسية وبنية تحتية في المدارس تدعم تطبيق هذه المضامين	16	80%
3	توفير التقنية الحديثة للمدارس	16	80%
4	تعزيز معرفة المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات بالمفاهيم والمصطلحات الخاصة باقتصاد المعرفة	15	75%
5	تحديث وتطوير المناهج بما يضمن تحقيق مضامين اقتصاد المعرفة	14	70%
6	الانتقال من أساليب التدريس التقليدية إلى أساليب حديثة	12	60%
7	تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص خصوصاً الشركات	10	50%
8	حوسبة المناهج	10	50%
9	إعداد وتدريب الكوادر الإدارية في المدرسة	10	50%
10	إعادة النظر بأهداف وسياسات التعليم	10	50%

المراجع

أ. المراجع العربية

- [1] خلف، حسن (2007). *اقتصاد المعرفة، الأردن، عمان*: جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.
- [2] الهاشمي وعبد الرحمن والغزاوي، فايز محمد. (2007). *المنهج واقتصاد المعرفة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.*
- [3] سليمان، جمال داوود (2009). *اقتصاد المعرفة، الأردن، عمان: دار البارودي العلمية للنشر.*
- [4] مؤتمن، منى. (2004). *نحو رؤية مستقبلية لنظام التربوي في الأردن. منتدى التعليم في الأردن المستقبل. عمان: وزارة التربية والتعليم.*
- [6] هادي، أحمد منسي. (1986). *نظرية العلم عند فرائيس بيكن (ط2)، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.*
- [8] الناشري، أحمد بن بركوت (1436). *جودة الأداء التدريسي لمعلمي الدراسات الاجتماعية والوطنية بالمرحلة المتوسطة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.*
- [10] الجالولي، صالح (2012). *درجة تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة إربد- المعوقات وسبل التحسين. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.*
- [11] الزهير، اميمة موسى (2011). *درجة استخدام طلبة المدارس الثانوية في لواء الاغوار الشمالية لشبكة الإنترنت في العملية التعليمية والتعلمية واتجاهاتهم نحوها. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.*
- [12] رضوان، عقلة محمد يوسف. (2006). *درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك ومعلمي المرحلة*
- الثانوية الحكومية في محافظة جرش لدور تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد المعرفي. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.
- [13] موسى، بسمة محمود (2008). *درجة تطبيق إدارة المعرفة من قبل مديري مدارس المرحلتين الابتدائية والثانوية الحكومية في الكويت من وجهة نظر المديرين والموجهين الفنيين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.*
- [16] حجازي، سوزان محمد (2008). *درجة امتلاك مديري المدارس الثانوية الحكومية للكفايات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة من وجهة نظر المعلمين والمديرين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.*
- [17] الشحي، خالد بن محمد (2008). *إدارة المعرفة والصعوبات التي تعيق تطبيقها في مدارس التعليم الأساسي العمانية كما يراها مديرو ومعلمو تلك المدارس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.*
- [18] الرجب، غازي محمود (2008). *درجة تبني مديري المدارس لاقتصاد المعرفة في العمليات الإدارية من وجهة نظر المشرفين والمعلمين في محافظة إربد، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.*
- [19] الزعبي، محمد الغزالي (2008). *واقع استخدام الإنترنت في المدارس الحكومية في إمارة دبي من وجهة نظر المعلمين واتجاهاتهم نحوها. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.*
- [21] ذيابات، أحمد عبد الله. (2007). *دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.*

- [14] Sheffield, Caroline C. (2009). *A multiple case study analysis of middle grades social studies teachers` instructional use of digital technology with academically talented students at three high-performing middle schools.* (Unpublished Dissertation). University of South Florida.
- [15] Vanfossen, P. J. (2001). Degree of Internet/www use and barriers to use among secondary social studies teachers. *International Journal of Instructional Media*, 28(1), 57.
- [20] Birhanzel, Wendy (2007). *Doubling student performance through the use of human capital at high-performing high-poverty schools.* (Unpublished Dissertation), University of Southern California.
- [22] Kao, Jen-Shan (2004). *Knowledge Economics in the Information age.* (Unpublished Dissertation), Claremont University, California.
- [22] أبو بيدر، محمد علي. (2007). دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اليرموك.
- ب. المراجع الاجنبية
- [5] Piers, cain (2010). The challenge to professional Knowledge: How CMI is adapting to prosper in the digital age. *Business Information Review*, 27(3), 152-158.
- [7] Riskowski, Ruth (2000). The knowledge economy is hee-but where are the information professionals?, *Business Information Review*, 17(3), 157-167.
- [9] Puccio, Sebastian (2014). *The Transformative of the Intel corporation on Costa Rica's Schools: A case study of how educational leaders in Cost Arica`s schools are preparing students to meet the demands of multinational corporations for increased Human capital in the 21st century knowledge age global economy.* (Unpublished Dissertation), University of South California.

DEGREE OF APPLYING KNOWLEDGE ECONOMY AT AL-BAHA SCHOOLS AND WAYS OF ACTIVATING IT

SANA' M. ALBATAINY
AL-BAHA UNIVERSITY

***ABSTRACT_** The Study aimed to find out the degree of applying Knowledge economy at Al-Baha educational district schools of activating it. Quantitative and qualitative research methods were used to answer the study questions. A Stratified random sample consisted of (477) teacher and principal (107) of them were principals) was chosen to collect the data. In addition, (10) teachers and (10) principals were interviewed. A questionnaire of (35) items were used to collect the data. After collecting and analyzing the data, the results revealed that the degree of applying Knowledge economy at Al-Baha educational district schools was moderate with a mean of (2.72) and (0.75) stander deviation. No statically significant difference was found in the sample responses according to sex, position, and instructional stage. The interview sample suggested many ways for activating knowledge economy practices at Al-Baha schools, among these suggestions is "to train teachers and principals about applying knowledge economy", and "provide a suitable environment that support this applying", and "provide the modern technology for schools".*

KEY WORDS: Knowledge Economy, Al-Baha Schools, Degree of Applying.